الحياة AL HAYAT
الجمعة ٦ آذار (مارس) ٢٠١٥ الموافق ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٦ هـ/ العدد ١٨٩٦٣
ALHAYAT FRIDAY 6 MARCH 2015 ISSUE NO 18963

من مشاريع تأمين مياه الشرب في اليمن (مؤسسة زايد.كوم)

٣,٣ بليون دولار في ٢٠١٤

اليمن: تحويلات المغتربين تفوق المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية

□ *صنعاء – جمال محمد*

■ أعلن المدير العام لميزان المدفوعات في البنك المركزي اليمني منيف دغيش، أن تحويلات المغتربين اليمنيين الرسمية بلغت ٣,٣ بليون دولار عام ٢٠١٤، أي ٩,١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي و٤٠,٦ في المئة من الصادرات و٣٠,٣ في المئة من الواردات.

وأوضح خلال ورشة عمل في صنعاء عن «تحويلات المغتربين اليمنيين وتوجيهها نحو التنمية»، التي نظمتها أمس وزارة شؤون المغتربين و «اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا» (اسكوا) بالتنسيق مع «المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات»، أن «متوسط تحويلات المغتربين اليمنيين بلغ بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤ نحو ١,٦٨٥ بليون دولار».

وفيما أكدت تقديرات غير رسمية أن تحويلات المغتربين تبلغ ضعف هذا الرقم المعلن، أكد دغيش أن هناك «قصوراً في احتساب تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج كافة، لأسباب أبرزها ضعف التنسيق وعدم الاستجابة أحياناً، وعدم توافر قاعدة بيانات لدى جهات المصدر، إضافة إلى صعوبة الحصول على بيانات عن التحويلات العينية لدى مصلحة الجمارك، كما تبرز مشكلة تعدّد مصادر البيانات وتناقضها، ما يضطرّ المركزي إلى اللجوء إلى التقدير».

ولفت إلى أن «المركزي يعكف على إيجاد آليات لتجاوز تلك المشكلات»، مشيراً إلى أن «اليمن يُعتبر من الدول النامية حيث تمثّل تحويلات المغتربين عاملاً أساساً للنمو، إذ تشكّل مورداً رئيساً للعملات الصعبة الضرورية لتغذية الاحتياطات الخارجية وتمويل الواردات». وأشار إلى أن «قيمة التحويلات السنوية تفوق تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمنح والمساعدات الإنمائية الرسمية»، مضيفاً أن «إجمالي تحويلات المغتربين بلغت ٣,٢٩٨ بليون دولار عام ٢٠١٣، أي ٩,٥ في المئة من الناتج المحلي».

وأوضح دغيش أن «تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج ساهمت خلال السنوات الماضية في دعم ميزان الحساب الجاري لميزان المدفوعات من خلال فوائض حساب التحويلات الجارية، ما أدّى إلى تعزيز موقف الميزان الكلي للمدفوعات». وبلغت نسبة المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج نحو ٤,٩ في المئة من إجمالي عدد السكان. وقدّر «التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت» لعام ٢٠٠٤ عدد المغتربين والعاملين اليمنيين بحوالى ١,٨ مليون شخص، يتركّز معظمهم في السعودية والإمارات والولايات المتحدة والأردن وبريطانيا.

واحتل اليمن عام ٢٠١٠ المرتبة الخامسة بين الدول الأقل نمواً لجهة التحويلات المالية الخارجية، والمرتبة السابعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما يعكس أهمية الدور الذي تلعبه التحويلات المالية الخارجية في توفير مصادر دخل لعائلات المغتربين، وكذلك أثرها في الاقتصاد اليمني من خلال توفير النقد الأجنبي وزيادة إيرادات الدولة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأظهرت دراسة عُرضت في الورشة وعنوانها «توجيه تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج نحو التنمية»، أن إجمالي المساعدات التنموية الخارجية بلغ بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٢ نحو ٥,٠٧٢ بليون دولار، في مقابل ١٨,٦٨٠ بليون، تحويلات المغتربين، وبنسبة ٤٠١ في المئة إلى المساعدات، ما يؤكد أهمية التحويلات كمصدر رئيس للتدفقات المالية إلى اليمن. وأشارت إلى أن متوسط نسبة التحويلات إلى الدعم الحكومي بلغ خلال الفترة المذكورة نحو ١١٠,٩ في المئة، ما يعني تفوّق التحويلات على الدعم.

وأكدت الدراسة أن التحويلات ساهمت في دعم ميزان المدفوعات، وأدت في بعض السنوات إلى تحويل عجز الميزان إلى فائض، ما ساعد حساب التحويلات الجارية، الذي تجاوز ١,٥٤٨ بليون دولار سنوياً في المتوسّط بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠ من خلال تحويلات المغتربين، في دعم الحساب الجاري وبالتالي الميزان الكلي للمدفوعات.

ولفتت إلى أن الاستهلاك الخاص شكّل في المتوسّط ٨٣,٢ في المئة من إجمالي الاستهلاك الكلي بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٢، وسجل متوسّط نمو سنوي نسبته ١٤,٧ في المئة، والذي يقترب من متوسّط نمو التحويلات المقدّر بنحو ١٥,٤ في المئة. وساهمت التحويلات في تمويل جانب رئيس من حاجات الاستهلاك الخاص، كما بلغت نسبة التحويلات إلى الاستهلاك الخاص في المتوسّط ١١,٢ في المئة. وعلى رغم أن معظم التحويلات المالية يذهب إلى الاستهلاك بسبب ظروف البلد وانخفاض مستوى المعيشة وتدنّي دخول الشريحة الأكبر من المغتربين، إلا أن ذلك لا يعني عدم توجيه جزء منها نحو الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسّطة، إضافة إلى الاستثمار في القطاع العقاري.

وقدّرت الدراسة نسبة التحويلات إلى الاستثمار الإجمالي بنحو ٣٢,٢ في المئة، ومتوسّط النمو بـ١٥,١ في المئة و١٥,٤ في المئة لكل من الاستثمار الإجمالي والتحويلات على التوالي بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٢. ولم تغفل مساهمة التحويلات في خفض الفقر، إذ أفادت بأن تحويلات المغتربين مع التحويلات الخاصة من داخل اليمن حالت دون ارتفاع الفقر بنحو ٤,٦ في المئة.

وأضافت الدراسة أن «تلك التحويلات تمثّل مصدراً مهماً لدخل الفقراء وغير الفقراء في الريف والحضر على حد سواء، ويحصل أكثر من ربع الفقراء على تحويلات من خارج البلد، ويتوزّعون على ٢٢ في المئة من فقراء المناطق الحضرية و٢٩ في المئة من فقراء الريف».

ولفتت إلى أن «التحويلات المالية توجّه لتغطية نفقات الزواج أو تسديد ديون سابقة تراكمت على المغترب أو العامل أو أسرته، بما في ذلك تسديد تكاليف السفر للعمل في الخارج». ويسعى بضعهم إلى ادخار جزء من التحويلات نقداً أو على شكل مصوغات ذهبية، أو استثمارها في شراء قطعة أرض أو الاتجاه لبناء مسكن جديد أو بدء أنشطة ذاتية تولّد دخلاً.

رئيس جمعية المصارف أكد أن الزيادة في الودائع كافية لتغطية حاجات التمويل

لبنان: الاقتصاد والقطاع المصرفي يعملان دون طاقتهما الفعلية

□ *بيروت – «الحياة»*

■ أعلن رئيس جمعية مصارف لبنان فرنسوا باسيل، أن الاقتصاد والقطاع المصرفي يعملان بأقل من طاقتهما الحقيقية ويختزنان إمكانات نمو تفوق بكثير معدلات النمو المسجّلة، لأسباب تتصل بالأوضاع السياسية والأمنية محلياً وإقليمياً». ولفت في قراءة لأداء المصارف والوضع الاقتصادي خلال مؤتمر صحافي عقده أمس، إلى أن الاقتصاد «نما حياءً بنسبة ١,٥ في المئة، قابله استقرار في بنية أسعار السلع والخدمات والأجور، ومعدّلات الصرف والفوائد»، عازياً هذا الاستقرار إلى «السياسة النقدية للمصرف المركزي منذ عقدين ونيّف، وإلى ركود النشاط الاقتصادي».

وأشار إلى «اختلالات متكرّرة في المدفوعات الخارجية التي سجّلت موازينها عجزاً فاق ٦ بلايين دولار بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤، علماً أن الحسابات الأساسيّة التي تعود في معظمها إلى حركة السلع والخدمات مع الخارج لم تشهد تغيّراً جوهرياً». لكن لفت إلى «تماسك تحويلات اللبنانيّين العاملين في الخارج وتصل إلى ٧,٥ بليون دولار استناداً إلى البنك الدولي. فيما تراجعت التدفّقات المالية وتحديداً الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ٣,٧ بليون دولار إلى ٢,٨ بليون بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣». وتوقع أن يكون «هذا المنحى قد تواصل عام ٢٠١٤».

ولاحظ باسيل «تباطؤاً في نمو الودائع متراجعاً من ٩ في المئة عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢ إلى ٦ في المئة عام ٢٠١٤ مقارنةً بعام ٢٠١٣». لكن أكد أن الزيادة في الودائع والبالغة ٨,٥ بليون دولار بقيت كافية لتغطية الحاجات التمويلية للاقتصاد بقطاعيه العام والخاص، وزادت نحو ٣,٥ بليون دولار العام الماضي». وأوضح أن لدى إضافة أكثر من ١,٥ بليون دولار عام ٢٠١٤ إلى رؤوس الأموال والأموال الخاصة، تكون الأخيرة قاربت ١٦ بليون دولار». وأوضح أن «القروض للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم، من دون احتساب قروض مصارف الأعمال والاستثمار، قاربت ٥١ بليون دولار نهاية العام الماضي، بزيادة ٣,٥ بليون دولار ونسبتها ٧,٤٢ في المئة». لذا رأى أن «التسليف المصرفي شكل السبب الأول والأهم للنمو في لبنان، في ظل تراجع الاستثمارات».

وذكر أن القروض الشخصيّة «زادت بنسبة ١١,٦ في المئة، وتشمل تلك التعليمية (١٥,٢ في المئة) والسكنية (١٤,٤ في المئة)». ولفت إلى أن القطاع «أمّن لـ ١٠٧ آلاف أسرة لبنانية مسكناً في مختلف المناطق، ما رفع حجم محفظة القروض السكنية إلى نحو ١٠ بلايين دولار نهاية العام الماضي، وأضفنا إلى هذه المحفظة ١٩٨٠٠ قرض سكني جديد العام الماضي».

وعرض إحصاءات عن التسليفات الإجمالية المدعومة الفوائد الموافَق عليها بين عامي ١٩٩٧ ونهاية حزيران (يونيو) ٢٠١٤، التي «وصلت إلى ٨٧٧٣ بليون ليرة (٥,٨ بليون دولار). وكانت التسليفات ازدادت بنسبة ١٠ في المئة عام ٢٠١٣ و١٥,٨ في المئة عام ٢٠١٢، شكّلت حصة الصناعة منها ٥٩ في المئة في مقابل ٣٠ في المئة للسياحة و١١ في المئة للزراعة. وبلغت القروض للمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة، بضمانة «كفالات» ١١٠ ملايين دولار استفادت منها ٨٣٨ مؤسسة». وأكد أن «نسبة الديون المشكوك في تحصيلها هو ٣,٦ في المئة، علماً أن نسبة المؤونات تخطّت ٧٥ في المئة».

وعن الربحية، أعلن باسيل، وفق النتائج الأولية، أن «معدّلها على متوسّط الأموال الخاصة أدنى من ١٢ في المئة و٠,٩٧ في المئة على متوسّط الموجودات». واعتبر أن هذه المعدّلات «متراجعة قياساً إلى الأعوام الأربعة الماضية، إذ تدرّجت على التوالي من ١٨,٨ في المئة و١,٢٩ في المئة عام ٢٠١٠ إلى ١٥,٤ في المئة و١,١٢ في المئة عام ٢٠١١، وإلى ١٣,٢ في المئة و١,٠٤ في المئة عام ٢٠١٢ إلى ١٢,٢ في المئة و١,٠١ في المئة عام ٢٠١٣».

وعزا الانخفاض، إلى «استمرار السيولة المصرفية عند مستوى عال جداً (٦٠ في المئة) فرضته التطورات المحيطة بعملنا داخلياً وإقليمياً، وانخفاض الفوائد على محافظ سندات الخزينة الحكومية وبقاء الفوائد الدائنة على الودائع مرتفعة، وإلى تقلّص الهوامش بين الفوائد الدائنة والمدينة العام الماضي».

وخلُص باسيل إلى أن هذه المعطيات تثبتُ أن القطاع «برهن مرّة أخرى عن مناعة كبيرة في وجه التحدّيات الداخلية والخارجية، وهو يساهم في ٦ في المئة في تكوين الناتج المحلي، ويضم ٢٤ ألف موظف، ويقدّم منحاً تعليمية لـ١٧ ألف طالب من أولاد العاملين فيه».

البحرين: قطاع التجزئة يحقق أرباحاً قياسية

□ *المنامة – «الحياة»*

■ تجاوز قطاع التجزئة القطاعات الأخرى عام ٢٠١٤، خصوصاً مع إنجاز كثير من المراكز التجارية الجديدة، كما شهدت السوق ارتفاعاً في المراكز التجارية الاجتماعية المخصصة لقطاع التجزئة، والتي تقدم خدماتها في المناطق السكنية، وفق تقرير «نظرة على سوق البحرين» للربع الرابع عام ٢٠١٤ والذي نشرته شركة الاستشارات العقارية العالمية «سي بي آر إي». وقال رئيس بحوث الشرق الأوسط فيها ستيف مايز: «على رغم صغر مساحة البحرين، زاد الازدحام المروري وأعداد السكان الحاجة إلى متاجر محلية مخصصة للتجزئة، إلى جانب المطاعم، ما قاد إلى ازدياد أعداد المشاريع الجديدة في المحرق ومدينة عيسى والرفاعة». وأشار التقرير إلى أن «افتتاح السيف مول في المحرق مطلع السنة شهد نجاحاً كبيراً».

ولفت إلى أن «توافر المساحات المكتبية الراقية التي تلبي المعايير العالمية يقتصر على عدد محدود من المشاريع الهمة في المملكة، ولذلك تسيطر هذه المشاريع على معايير الإيجارات في هذا القطاع». وعلى رغم زيادة العرض في السوق عموماً، لم تطرأ أي تغييرات تذكر على معدلات الإيجارات خلال الربع الماضي، ولكن السوق شهدت استمراراً للارتفاع الثابت في الطلب على المساحات المكتبية الأصغر، التي تقدم حلولاً للمكاتب الجاهزة للشركات المحلية التي تتجنب الأخطار والشركات العالمية التي تبحث عن حلول فعالة من حيث الكلفة.

وأضاف مايز: «يعمل عدد من ملاك المساحات المكتبية الراقية المحليين على التكيف مع هذا التغيير في السوق، في محاولة لتلبية الطلب المتزايد لمختلف أنواع المستأجرين، وتطرح هذه المنهجية التي تلقى رواجاً كبيراً كثيراً من الخيارات من خلال تقسيم المباني، مع تخصيص طبقات للمساحات المكتبية الصغيرة المجهزة تحت ١٥٠ متراً مربعاً، وطبقات أخرى للمساحات الكبيرة المخصصة للشركات الأضخم».

وأكد التقرير أن «القطاع السكني لم يسجل تغيّرات ملحوظة خلال الربع الرابع عام ٢٠١٤، وعلى رغم التقارير التي أشارت إلى ضعف الطلب من المستأجرين المحتملين، حافظت معدلات الإيجار على ثباتها، مع بعض الزيادات الهامشية في المناطق التي تشهد طلباً عالياً من الوافدين في شمال غربي الجزيرة والمناطق السكنية القريبة من مناطق الأعمال الرئيسة».

وقال مايز: «توجد دلائل على ازدياد معدلات الإيجارات في مباني الشقق السكنية الرئيسة بنسبة ثلاثة في المئة، وتستمر جزيرة الريف ومنطقة السيف في الاستفادة من موقعهما المميز قرب مناطق المكاتب والمراكز التجارية الرئيسة والمراكز الترفيهية». ويشير إطلاق مشاريع سكنية بالتملك الحر في منطقة دلومنيا، إلى تحسن واضح في مبيعات القطاع السكني، ومن المقرر أن يفتتح قريباً مشروعا «إسنس أوف دلمونيا» و «ذا ترجر». وقال مايز: «ينعكس التفاؤل الذي تشهده السوق على الطلب المتزايد في المشاريع المنجزة مثل جزيرة أمواج وجزيرة الريف ومشروع الرفاعة فيوز، كما حافظت أسعار المبيعات على ثباتها في جزيرة أمواج، إلى جانب معدلات الإشغال المرتفعة في معظم المشاريع الشهيرة، ويشمل ذلك مدينة المرسى العائمة وجزيرة تالا».

وأشار التقرير إلى أن عام ٢٠١٤ شهد دخول عدد كبير من المشاريع الجديدة في قطاع الضيافة إلى السوق، ويشمل ذلك «سويس بيلهوتيل» و «رامي غراند هوتيل أند سبا» في السيف، كما سينضم فندقا «فور سيزنز» و «ويندهام غراند هوتيل» في خليج البحرين إلى السوق قريباً، إلى جانب «آرت روتانا» في جزيرة أمواج، وهو فندق شاطئي من المقرر أن يفتح أبوابه قريباً. وقال مايز: «كشفت تقارير بدء أعمال البناء لمشاريع جديدة العام المقبل».

وأظهرت دراسة «سي بي آر إي» ارتفاعاً في الطلب على العقارات الصناعية الخفيفة، مع توقعات بإنجاز عدد من الصفقات في هذا القطاع قريباً. ويشهد كل من منطقة البحرين العالمية للاستثمار ومرسى البحرين للاستثمار في منطقة الحد، نمواً في الطلب على الإيجارات للوحدات الصناعية والمخازن من شركات عالمية، ما يساهم في جذب استثمارات ضخمة إلى المملكة.

أخبار قصيرة

"لازوردي" للذهب تسعى إلى زيادة إنتاجها في مصر

● القاهرة – رويترز – أعلن المدير العام لشركة «لازوردي» في مصر، إيهاب إبراهيم، أن شركته، وهي رابع أكبر منتج وموزع للذهب والحلي في العالم، تعمل على زيادة إنتاج مصنعيها في مصر بين ١٠ و٢٠ في المئة سنوياً.

وتملك لازوردي، ومقرها السعودية، مصنعين لإنتاج الذهب والحلي المرصعة بالألماس والأحجار الكريمة في «مدينة العبور» بشرق القاهرة إلى جانب المصنع الرئيس في السعودية.

وأضاف إبراهيم في تصريح إلى وكالة «رويترز» أن «الطاقة الإنتاجية لمصنعي لازوردي في مصر تبلغ ١٥ طناً سنوياً ونستهدف زيادة الإنتاج بين عشرة وعشرين في المئة سنوياً».

وكان مصرف الاستثمار «انفستكورب» وكونسورتيوم يضم شركاء آخرين، استحوذ عام ٢٠٠٩ على «لازوردي» السعودية من «مجموعة العثيم القابضة».

وفي أحد مصنعيها قرب القاهرة المبني على مساحة ٩٠٠ متر مربع ومحاط بأسوار عالية وأسلاك شائكة وكاميرات وبوابات معدنية إلكترونية، قال الرئيس التنفيذي لـ «لازوردي»، سليم شديات «نعمل في مصر منذ عشر سنوات وإجمالي استثماراتنا يبلغ ٦٠٠ مليون جنيه (٨٠ مليون دولار)».

وقال شديات في مؤتمر صحافي أول من أمس «المصنع الثاني للشركة في مصر تأسس في ٢٠١٢ على مساحة ١٥٠٠ متر مربع، في وقت كان الجميع يترقب الأحداث في مصر ولكنني كنت مقتنعاً بهذا البلد وبمستقبل الأعمال فيها، فعدد سكان مصر يبلغ حوالى ٩٠ مليوناً وهي البلد الأكبر عربياً ونحن نتوقع نمواً لصناعتنا هنا».

وأوضح إن شركته تصدّر «مليون طن سنوياً من إنتاجها في مصر إلى الخارج، ونعمل على زيادة التصدير خلال الفترة المقبلة ونفكر في التصدير إلى أوروبا». ولم يخض في تفاصيل أكثر عن التصدير وامتنع عن الكشف عن حجم مبيعات الشركة في مصر.

"سيتي غروب" يبيع حصته في بنك تركي بـ ١,٢ بليون دولار

● اسطنبول – رويترز أعلنت مجموعة «سيتي غروب» المصرفية أمس بيع حصتها البالغة نحو ١٠ في المئة في «آكبنك» التركي بـ ١,٢ بليون دولار، في أحدث بيع لأصول خارجية بهدف خفض التكاليف وتعزيز الأرباح.

وينسحب «سيتي»، الذي يتخذ من نيويورك مقراً، من الأسواق الخارجية في السنوات الماضية، إذ خرج من قطاع التجزئة المصرفية في تركيا ومن أنشطة قديمة مثل العمليات اليابانية. وأعلن أن عملية البيع لن تؤثر جوهرياً على أوضاعه المالية، من دون أن يذكر الجهة الشارية.

وهوت أسهم «آكبنك»، رابع أكبر بنك تركي مدرج لجهة الأصول، أكثر من خمسة في المئة في مستهل التعاملات في اسطنبول أمس. وأعلن «سيتي» في بيان أنه ما زال ملتزماً العمل في تركيا، حيث يطمح إلى زيادة أنشطته الموجهة للشركات والأعمال المصرفية التجارية، وحيث يوظف أكثر من ٥٠٠ شخص.

وزيرة الاتصالات الأردنية تدعو إلى تنشيط القطاع

○ *عمان – نورما نعمات*

● أكدت وزيرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردنية مجد شويكة، أهمية القطاع ودوره في الاقتصاد الوطني، وضرورة إعادة الحيوية إليه ليعود الأردن مركزاً لصناعة تكنولوجيا المعلومات في المنطقة.

ودعت خلال اجتماعها مع الأمين العام للوزارة ومديري الإدارات والوحدات فيها، إلى البناء على الإنجاز والعمل بروح الفريق وتسريع عمل المشاريع المختلفة، مشيدة بجهود جميع الوزراء الذين تعاقبوا على الوزارة ودورهم في تطوير القطاع. وقالت: «لا بد من أن يتحمل كل منا مسؤولياته وأن نعمل جميعاً بنزاهة وشفافية»، داعية إلى ضرورة تحديد الأولويات في برامج الوزارة ومشاريعها، والعمل على تحقيق الأهداف في فترة زمنية محددة وأن يلمس المواطنون أثر قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تسهيل الحياة ودوره في العملية التنموية.

وشدّدت على دور القطاع الخاص كشريك رئيس للوزارة، يؤدي دوراً كبيراً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويساهم في توفير الآلاف من فرص العمل للأردنيين، وضرورة التنسيق والتواصل المستمر مع هذا القطاع الواعد وتطبيق مفهوم الشراكة الحقيقية في الشكل الذي يساهم في تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ودعم نموه، مشيرة إلى حرص الوزارة على نجاح الاستثمار في هذا القطاع الذي يُعد من أهم القطاعات الاقتصادية ويوفر دعماً أساساً للقطاعات الأخرى.

البرازيل ترفع سعر الفائدة

● برازيليا – رويترز – رفع «البنك المركزي» في البرازيل أمس أسعار الفائدة إلى أعلى مستوياتها في ست سنوات، مواصلاً وتيرة نشطة لتشديد السياسة النقدية لمكافحة التضخم على رغم مخاوف من ان أكبر اقتصاد في أميركا اللاتينية ينزلق إلى ركود عميق.

ووافقت لجنة السياسة النقدية في المصرف بالإجماع على زيادة سعر الفائدة القياسي ٥٠ نقطة أساس للمرة الثالثة على التوالي ليصل إلى ١٢,٧٥ في المئة، وهي خطوة توقعتها غالبية الخبراء الإقتصاديين والمتعاملين في الأسواق. ويدعم أحدث رفع للفائدة مسعى الرئيسة ديلما روسيف لكبح التضخم واستعادة ثقة المستثمرين.

ورفع «المركزي» البرازيلي أسعار الفائدة بما يصل إلى ١٧٥ نقطة أساس منذ تشرين الأول (أكتوبر) لكبح التضخم الذي قفز على مدى الشهور الـ١٢ حتى منتصف شباط (فبراير) إلى ٧,٣٦ في المئة، وهو أعلى مستوى في ١٢ سنة.

يدرس اقتراحات شركات أجنبيّة قبل تقديم عروض رسميّة

العراق يخطّط لمدّ أنبوب نفط إلى أفريقيا عبر الأردن ومصر

□ *بغداد – عادل مهدي*

■ تُجري وزارة النفط العراقية مباحثات مكثفة مع عدد من الشركات الاستثمارية العالمية والمختصة، التي ستتولى مدّ أنبوب نفط يربط العراق بدول شمال أفريقيا عبر الأردن ومصر، في خطوة يرى خبراء اقتصاد أنها ستساعد في تعزيز موارد العراق المالية، وزيادة منافذ تصدير نفطه، وتوسيع دائرة مصالحه المشتركة مع دول المنطقة وخارجها.

وقال الناطق باسم وزارة النفط العراقية عاصم جهاد، في حديث إلى «الحياة»، إن «المباحثات التي تجريها الوزارة، تتركز مع الشركات الاستثمارية التي لديها قدرات مالية تمكّنها من تنفيذ وتمويل هذا الأنبوب الاستراتيجي، الذي سيفتح باباً جديداً لتصدير النفط العراقي إلى أفريقيا»، مشيراً إلى أن فترة إنجاز المشروع قد تستغرق خمس سنوات.

ويرى جهاد أن للمشروع أهميةً استثمارية من حيث الحاجة إلى شركات عالمية مختصة في مثل هذا النوع من الاستثمار النفطي، والتي لديها خبرة في إنجاز مشروع من هذا النوع ستكون له انعكاساته الإيجابية ليس على العراق فقط، بل أيضاً على الدول التي يمر الأنبوب عبر أراضيها وتحديداً الأردن ومصر، حيث سيعمل المشروع على زيادة فرص التعاون الاقتصادي بين الدول الثلاث، ويوفّر عائدات مهمة لموازناتها.

وأعلن أن شركات عالمية كثيرة جرت المباحثات معها، قدّمت عروضها واقتراحاتها التي يدرسها خبراء مختصون في الوزارة، وهم يرون أن حجم المشروع والمسافات البعيدة التي سيقطعها واعتماده على أحدث التقنيات المعتمدة في هذا المجال، من النشاط التصديري للنفط وأسلوب عمله والأموال الضخمة التي يحتاجها، أمور تتطلب تخطيطاً ودرساً وتنفيذاً على نحو استثنائي.

وأكد جهاد أن أي اتفاق لم يتم حتى الآن مع شركة معينة لتنفيذ المشروع، وأن هناك حاجة كبيرة إلى توافر بيئة آمنة لتنفيذه حيث أن منطقة حديثة في الأنبار التي ستكون منطلقاً للأنبوب، تعيش هذه الفترة حالاً استثنائية بسبب وجود الإرهاب فيها.

وركز الناطق باسم وزارة النفط العراقية على البُعد الاقتصادي للمشروع، قائلاً: «المشروع سيوفر قوة اقتصادية مضافة للعراق، ويقوي علاقاته مع الأردن ومصر، ويرفع حجم التعاملات في القطاعات المختلفة، إضافة إلى تشغيل الأيدي العاملة والاستعانة بالخبرات المحلية في البلدان المعنية، بغض النظر عن الشركات الاستثمارية المنفّذة للمشروع». وتابع «أن العراق يتجه نحو مزيد من الخطوات التي ستفتح آفاقاً جديدة للاستثمار، من ضمنها سعيه الى الاستثمار في قطاع المصافي التي سيكون لها أهمية كبرى في توفير العملة الصعبة التي يخصصها العراق لاستيراد جزء من حاجاته من المشتقات النفطية».

وكانت وزارة النفط العراقية أعلنت أخيراً في بيان، سعي العراق الى تصدير نفطه إلى شمال أفريقيا عبر الأردن ومصر، في حين أكدت وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية أهمية التعاون في تنفيذ المشاريع المشتركة بين البلدان الثلاثة في مجال النفط والغاز الطبيعي، لدورها في تعزيز أمن الطاقة الاستراتيجي فيها.

ولفت بيان الوزارة إلى أن وزير النفط العراقي عادل عبد المهدي، اتفق أخيراً مع نظيره الأردني محمد حامد، على تصدير النفط إلى شمال أفريقيا عبر بوابة مصر، كما نقل عن الوزير الأردني قوله خلال استقباله وزير النفط والثروة المعدنية المصري شريف اسماعيل، أن الأردن سيتعاون مع مصر والعراق في مجالي النفط والغاز الطبيعي وآليات نقلهما، خصوصاً بعد إبرام مذكرة تفاهم في هذا المجال، كما أكد حامد أهمية الإسراع في تنفيذ أنبوب النفط بين الأردن والعراق وإيصاله إلى مصر باعتبارها بوابة للمشرق العربي الى دول شمال أفريقيا.

يُذكر أن العراق يعمل على مدّ أنبوب لنقل النفط العراقي إلى الأردن عبر صحراء الأنبار، بطول ١٧٠٠ كيلومتر وبكلفة تقدّر بـ ١٨ بليون دولار، على أن يُنجز بحلول عام ٢٠١٧. ويرى الأردن في إنجاز هذا المشروع الاستراتيجي، أهمية خاصة في خفض فاتورة الطاقة التي تبلغ سنوياً ٦,٥ بليون دولار، وفي توفير الوقود لإنتاج الكهرباء بأسعار تفضيلية، فيما يتطلع إليه العراق كمنفذ تصدير مهم لتصدير النفط من خلال ميناء العقبة، وكذلك توصيله من هناك إلى مصر ودول شمال أفريقيا.